اليابان ترفع سقف مساعداتها لليمن

■ أكد نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس هشام شرف عبدالله أن المساعدات اليابانية لليمن ارتفعت خلال الفترة من ابريل ٢٠٠٩ الى مارس ٢٠١٠م لتصل الى ٤٧ مليون دولار، أي ما تقدر بضعفين ونصف عن السقف السابق.

وقال شرف في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نائب السفير الياباني ياما تيهوري بصنعاء أمس: إن ثمة تفهماً يابانياً لطبيعة الاحتياجات التنموية اليمنية وأن الحكومة اليمنية تقدمت بطلب للحكومة اليابانية لتخصيص منح دراسية للطلاب اليمنيين في الجامعات اليابانية.

وأوضح في هذا الصدد أن طوكيو تقدّم سنوياً خمسين منحة تدريبية قصيرة الاجل في إطار التعاون اليمني الياباني في مجال تنمية القدرات البشرية.□

up down

■ لا نبالغ إذا قلنا أن الحكومات العربية تضع قضايا واهتمامات مواطنيها في أسفل سلم الأولويات الخاصة بتلك الحكومات لهذا نجد المواطن العربي في مرتبة الـ«الدون» أي «تحت أو أسفل» فيما نجد أن قضايا مراكز القوى وغيرهم في أول اهتمامات الحكومات العربية فهم من فئة الـ(آب) «UP» أي في الأعلى.

محمد علي سعد

نقول ذلك لأننا نرى أن الشعوب العربية ومن كثرة إحباطاتها وعجزها وألمها بطلت تحلم بالسيادة والكرامة والعدالة والمساواة وأن الحاكم العربي هو من ينفذ ما يريد ويحكم كيفما شاء ويقرر ما يريد دونما رقيب والشعوب العربية التي أرادت مناصرة الشعب العربي حارت من فين تذهب بمساعداتها بحراً أوجواً أو براً طالما الأنظمة العربية تقفل الطرقات والمعابر.. الخ وذهبت للبحر لتقديم مساعدات ضرورية لشعب محاصر من قبل اسرائيل، ومحاصر من قبل السلطة الفلسطينية وحماس معاً لهذا فالقضية الفلسطينية (داون، داون) والسياسة الاسرائيلية - الامريكية «آب، آب».

المواطن العربي لا يستطيع عبور الحدود العربية ولا يستطيع مناصرة أشقائه العرب ولا يستطيع أن يعبر عن رأيه أو ينتقد أو.. فهو بالتأكيد في وضعية داون ..و المواطن العربي العاجز عن الفعل والعاجز عن الحلم والبعيد عن الحكم والأبعد عن الانصاف بالتأكيد يعيش حالة إحباط عامة وقهر بلا حدود لهذا ومن أجل نهوض المواطن العربي لابد من القيام بثورة عربية شاملة ثورة في مفاهيم التربية والتعليم والديمقراطية وأساليب إدارة الحكم بما فيها كيفية تحقيق التداول السلمي للسلطة، المواطن العربي محتاج أن ينصر قضاياه وحياته وواقعه ومواضيع اهتماماته قبل التفكير في البدء بنصرة قضايا آخرين والدفاع عنهم، المواطن العربي محتاج أن يتحرر من خوفه وعقده وينأضل لليل من تخلفه انسانياً وثقافياً وعلمياً وسلوكياً محتاج لثورة تطهره من خنوعه واستكانته التي حولته الى حمار ينقل اسفاراً حيناً ويُركب احياناً أخرى، المواطن العربي لابد وأن يثأر لنفسه لتاريخه العظيم، لحضارته الانسانية العظيمة، المواطن العربي لابد له أن يقول لا للظلم لا للاستبداد ، لا لضياع الكرامة .. المواطن العربي لابد أن يعيش بعقل وروح وإرادة الانسان الحر.

المستقل فكراً وروحاً وإرادة لا التابع على طول الخط، تابع للسياسة تابع للحاكم تابع للسيد الحاكم ومن يحكمه على المواطن العربي ان ينتفض على واقعه الذي وضع «داون» «داون» ويطالب بأن يكون «آب، آب» لهذا كله نقول ان العالم يتطور من حولنا وان حكامهم من يجعلوننا في المواقع السفلى، ولذا علينا أن نتبادل في حكامنا لنقف نحن في العالي ونجعلهم يتذوقون ولو لمرة معنى داون (Down) وحياة داون.. الخ.

للتأمل :

- ومن يتهيب صعود الجبال
يعش أمد الدهر بين الحفر
-على الشعوب مثلما نهضت وهزمت
مستعمريها عليها أن تنهض لاسقاط ظالميها
- الوطن ليس ضيعة تتقاسمه شرذمة لكنه انتماء للجميع □

مجموعة أصدقاء اليمن تجتمع في الرياض مطلع يوليو القادم

دول الخليج تدرس مقترحات يمنية لاستيعاب العمالة في أسواقها

▷ إشادة خليجية بالإصلاحات التي تنفّذها بلادنا والهادفة إلى تعزيز كفاءة الاقتصاد وتحسين البيئة الاستثمارية

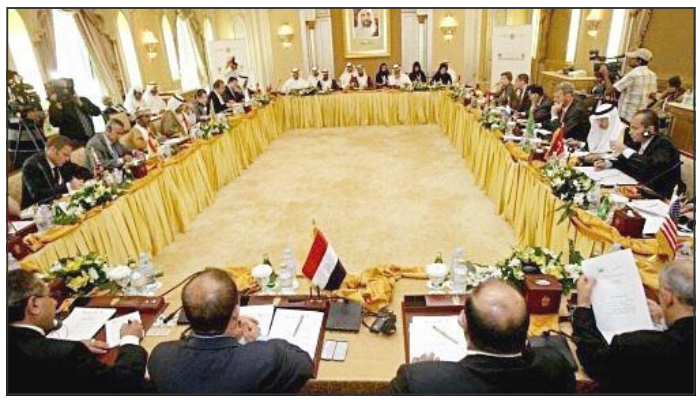

■ تعقد مجموعتا العمل الخاصة بالاقتصاد والحوكمة، والعدالة وحكم القانون المنبثقتان عن مجموعة أصدقاء اليمن اجتماعهما الثامن في مقرّ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعاصمة السعودية الرياض يومي ٤ و٥ يوليو القادم، بمشاركة اليمن ودول مجلس التعاون والأمانة العامة للمجلس.

كتب/ جمال مجاهد

وأوضح البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع المشترك الخامس لوزراء خارجية اليمن ودول المجلس والأمين العام لمجلس التعاون الثلاثاء الماضي في العاصمة البحرينية المنامة، أنه تم إحاطة الوزراء بنتائج الاجتماع الذي عقد في مقرّ الأمانة العامة لمجلس التعاون يومي ٢٧ و٢٨ فبراير ٢٠١٠م وشاركت فيه وفود من معظم الدول المانحة والمنظمات الدولية المعنية بدعم بلادنا والذي خصص لمتابعة تنفيذ المشاريع التي سبق التعهّد بتمويلها من قبل الجهات المانحة في إطار تمويل خطة التنمية الثالثة في اليمن ٢٠٠٦-٢٠١٠م حيث توصّل الاجتماع إلى توصيات لتسريع وتيرة الأداء وتذليل ما يواجه التنفيذ من عقبات. .وتتمثّل تلك التوصيات في دراسة نتائج اجتماع فريق العمل المكلّف بمتابعة تنفيذ المشاريع واتّخاذ الإجراءات الكفيلة لإنجازها وفقاً لخطة عمل وبرامج زمنية محدّدة لاستكمال نفاذ التمويلات والإنفاق للتخصيصات بحسب المشاريع المتّفق بشأنها مع دول المجلس، والنظر في وضع آلية لتمويل وتنفيذ المشاريع القائمة والمستقبلية والإشراف عليها وتقييمها وترفع توصياتها بهذا الشأن إلى الاجتماع الوزاري المشترك السادس، ودراسة المقترحات المقدّمة من اتّحاد غرف دول مجلس التعاون بشأن تعزيز العلاقات بين ممثّلي القطاع الخاص في دول المجلس وبلادنا ورفع التوصيات بشأنها.

واتّفق وزراء الخارجية على دراسة المقترحات التي عرضها وزير خارجية بلادنا بشأن الاستفادة من العمالة اليمنية في أسواق دول مجلس التعاون، وحثّ الجهات الممثّلة في مجموعة أصدقاء اليمن على تعزيز مشاركتها في مجموعات العمل بهدف سرعة استكمال أعمالها في أقرب وقت ممكن تمهيداً لعقد الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن في المملكة العربية السعودية، واستمرار التنسيق والتشاور بين بلادنا ومجلس التعاون بهدف تعزيز العلاقات بينهما وتعميق الشراكة بين الجانبين في جميع المجالات، وتكليف الأمين العام لمجلس التعاون بالمتابعة ورفع تقرير إلى الاجتماع الوزاري المشترك المقبل. .كما وجّه وزير الخارجية الدعوة إلى الأمين العام لمجلس التعاون لزيارة اليمن للاطّلاع على التطوّرات الجارية على أرض الواقع بشأن ما تم تنفيذه بهذا الشأن.

واستعرض الوزراء التطوّرات في بلادنا، وأكّدوا على أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في اليمن لتحقيق الازدهار والرخاء لشعبنا وعلى دعم دول مجلس التعاون للوحدة اليمنية والجهود المبذولة من أجل الحوار وبما يؤمّن استقرار اليمن ووحدة أراضيه.

وخلال الاجتماع قدّم الأمين العام لمجلس التعاون تقريراً بشأن التقدّم المحرز على مسارات التعاون بين الجانبين خاصةً في المسار التنموي حيث بلغ إجمالي التعهّدات الحالية لدول مجلس التعاون والصناديق الإقليمية حوالي ٣,٧ مليار دولار لمشاريع الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٠م وتم تخصيص حوالي ٣,٢ مليار دولار منها حتى الآن وبنسبة ٨٦٪ من إجمالي التعهّدات موزعة على أكثر من ٦٠ مشروعاً وبرنامجاً تنموياً تم الاتّفاق عليها بين الجانبين، وتشمل تمويل مشاريع لإنتاج الطاقة الكهربائية والطرق والموانئ والمطارات وبناء وتأهيل عدد من المستشفيات وتجهيز معاهد التعليم الفني والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وغيرها.

وأشاد الوزراء بالتقدّم الذي تم تحقيقه في مجالات التعاون بين الجانبين وقرار المجلس الأعلى في قمة الكويت في ديسمبر ٢٠٠٩ بانضمام بلادنا إلى لجنة رؤساء أجهزة البريد في دول المجلس، إضافة إلى المنظمات الثماني التي سبق أن انضمّت إليها اليمن وهي هيئة التقييس لدول مجلس التعاون ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس، وجهاز تلفزيون الخليج، ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، ومجلس وزراء الصحة في مجلس التعاون، ومجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية، ودورة كأس الخليج العربي. وأثنى وزراء الخارجية على الخطوات التي قامت بها بلادنا لتنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز كفاءة الاقتصاد اليمني وتحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي ستسهم في عملية اندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول المجلس.

هذا وقد اطّلع وزراء دول مجلس التعاون على التقرير المرفوع من اتّحاد غرف دول المجلس بشأن مجالات التعاون بين ممثّلي القطاع الخاص بين الجانبين، ووجّهوا بوضع آليات لتشجيع استثمار القطاع الخاص من دول مجلس التعاون في اليمن وحثّ الغرف التجارية في اليمن ومجلس التعاون واتّحاد غرف دول المجلس على العمل على تعزيز الشراكة بينهم.. كما اطّلعوا على تقرير بشأن مبادرة أصدقاء اليمن وسير العمل في مجموعة العمل الخاصة بالاقتصاد والحوكمة، ومجموعة العمل الخاصة بالعدالة وحكم القانون والتي تشارك بلادنا ودول المجلس والأمانة العامة لمجلس التعاون في أعمالهما التنفيذية.

تخصيص 3.2 مليار دولار من تعهّدات دول الخليج لـ 60 مشروعاً

مقترحات يمنية

وكان وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي أطلع وزراء دول مجلس التعاون على عدد من المقترحات المتعلّقة بتعزيز التعاون بين الجانبين في المرحلة القادمة، مؤكداً على أن البعد التنموي والاقتصادي يجب أن يعطى الأولوية على البعد السياسي.

وأكّد القربي على الحاجة إلى تبنّي برنامج عاجل وبالتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمويل العجز المتفاقم في الموازنة والذي بلغ ما يقارب ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي حوالي ٢,٦ مليار دولار وبما يحافظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بحيث يمتد البرنامج المقترح على مدى عامين أو ثلاثة بينما يتم إعادة هيكلة السياسة المالية. وفيما يتعلّق باستكمال تخصيص تعهّدات دول المجلس لمشاريع البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الحالية اقترح القربي وضع خطة لاستكمال نفاذ التمويلات والإنفاق للتخصيصات بحسب المشاريع المتّفق بشأنها مع كل دولة من دول المجلس، كما عبّر عن تقدير بلادنا للدعم المقدّم من دول المجلس لتعزيز القدرات الأمنية ، واقترح أن تقوم مجموعة أصدقاء اليمن بتوفير الدعم والتمويل اللازم لأجندة الإصلاحات الوطنية وبما يعزّز من القدرات الأمنية ويحفّز الاستثمارات والنمو الاقتصادي في البلاد. .كما اقترح القربي وضع آلية مشتركة لمتابعة تفعيل توجّهات دول المجلس في تسهيل استيعاب العمالة اليمنية في السوق الخليجية وآلية مشتركة أو صندوق لتمويل تنفيذ المشاريع القائمة والمستقبلية والإشراف عليه.

وقد عقد الاجتماع المشترك بهدف التنسيق والتشاور ومراجعة التقدّم الذي تم تحقيقه في جميع مجالات التعاون بين الجانبين، تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وأخوانه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج بشأن تعزيز الشراكة بين الجانبين وبناءً على ما تم الاتّفاق عليه في الاجتماع الوزاري المشترك الأوّل الذي عقد في الأمانة العامة لمجلس التعاون في مارس ٢٠٠٦ والثاني الذي عقد في صنعاء في نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تحديد الاحتياجات التنموية لبلادنا للفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٥ وحشد الموارد اللازمة لتمويلها، والاجتماع الوزاري المشترك الثالث في الرياض في مارس ٢٠٠٨ والرابع في الرياض في يونيو ٢٠٠٩، اللذين أكّدا على استمرار التنسيق والتشاور بين بلادنا ودول المجلس بهدف تعزيز العلاقات بين اليمن ومؤسسات المجلس وتعميق الشراكة بين الجانبين في جميع المجالات.□

أكد دعمه لمواصلة الإصلاحات

الاتحاد الأوروبي: لا يمكن إحداث تنمية في اليمن بدون الأمن

■ أكد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن ميكيليه سيرفونة دورسو أن الاتحاد الأوروبي يقف بجانب اليمن لمواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ويقر بملكية ومسؤولية اليمن لاصلاحاتها.

كتب: المحرر الاقتصادي

وقال دورسو- في افتتاحية العدد الأول من نشرة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن الصادرة حديثاً- إن عملية الاصلاحات «يتوجب عليها إحداث فرق في حياة اليمنيين».

وأوضح المسؤول الأوروبي ان اجتماع لندن في ٢٧ يناير ٢٠١٠م قد انبثقت عنه مجموعة أصدقاء اليمن ومجموعتا عمل حول الاقتصاد والحكم الرشيد والعدالة وسيادة القانون والتي ترأسهما «الإمارات وألمانيا» و«هولندا والأردن» على التوالي.

ويأتي تأسيس هاتين المجموعتين لغرض اقتراح توصيات لمجموعة أصدقاء اليمن والتي ستفضي لعقد اجتماع وزاري بعد ذلك.

وأشار دورسو إلى أن مجموعتي العمل عقدتا اجتماعات في أبو ظبي ولاهاي وبرلين، وتقومان بوضع توصيات من خلال التشاور الوثيق مع الحكومة اليمنية.

ولفت إلى أن أبرز التحديات التي تواجه مجموعة أصدقاء اليمن: الاحتفاظ بالزخم الذي ولّده اجتماع لندن، وضمان الدعم الدولي لمجموعة من الوزارات المتصلة بالسياسات الخاصة بالحكومة اليمنية والتي تتراوح بين الاصلاحات الاقتصادية والنقدية، الى التحديات الخاصة بسيادة القانون والحوار الوطني.

واعتبر رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي أن التواصل الدولي مع اليمن تركّز عبر مجموعة أصدقاء اليمن خلال الفترة القليلة الماضية، حيث أفضت أحداث ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩م الى اهتمام متزايد باليمن والتي تُوجت باجتماع لندن في ٢٧ يناير ٢٠١٠م، حيث أبرز الاجتماع أهمية اتباع منهج شامل للعمل مع اليمن، مع التأكيد في نفس الوقت على أنه لا يمكن التعامل مع الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بشكل منفصل، إذ تتطلب هذه القضايا منهجاً شاملاً واستراتيجياً من قبل الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي للتعامل مع هذه المسائل المترابطة ومواجهة التحديات التنموية والأمنية، حيث لا يمكن تحقيق الأمن من دون التنمية ولا يمكن إحداث تنمية من دون توفير الأمن.

وأكد دورسو أنه ينبغي للاعبين الاقليميين الرئيسيين أن يتولوا دفة القيادة في الدفع بهذه الجهود المشتركة في العمل مع اليمن، ولقد وفر اجتماع لندن فرصة ثمينة لإشراك جيران اليمن والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في حوار دولي جدّي حول اليمن ومعها..

وتعهّد المسؤول الأوروبي أن «يبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً باتباع ذلك المنهج الشامل كما أكد عليه مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في ٢٥ يناير والممثلة العليا ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية البارونة كاثرين اشتن في البرلمان الأوروبي في ١٩ يناير، ويمثل الحوار الوطني اليمني الشامل والذي لا يستثني أحداً جوهر هذا المنهج الذي ينادي به الاتحاد الأوروبي».

وأشار دورسو الى أنه ومواصلةً لاجتماع لندن استضافت دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً آخر حول اليمن في ٢٨ فبراير لمناقشة سبل رفع فعالية المساعدات والتعاون بين المانحين وتقديم المعونات الى اليمن، حيث أسس اجتماع الرياض لمزيد من الحوار والشراكة بين المانحين الخليجيين والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع وحول اليمن.□

محلي الحزم يشيد بجهود النائب محمد نجيب

■ «الميثاق»- خاص

فنّد المجلس المحلي لمديرية حزم العدين- محافظة إب- الأكاذيب الباطلة التي يروجها الحاقدون على المديرية وأبنائها بهدف التشويش على قيادة المديرية وعرقلة التنمية التي تشهدها بفضل الله ثم بجهود المخلصين من أبنائها ورموزها الشرفاء وعلى رأسهم النائب المؤتمري محمد نجيب أحمد سيف.

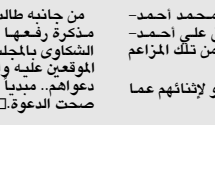

وأعرب محلي الحزم في رسالة رفعوها لمحافظ المحافظة القاضي أحمد عبدالله الحجري- تلقت «الميثاق» نسخة منها- عن استنكارهم لما جاء في منشور مشبوه منسوب لأشخاص لا يمثلون المديرية ولا يعبرون عن أبنائها.

مؤكدين أن الشيخ محمد نجيب الحزمي- عضو مجلس النواب، والأخوة عبدالسلام محمد أحمد- رئيس فرع المؤتمر في الدائرة (٩٥)، وصادق علي أحمد- أمين عام المجلس المحلي بالمديرية، أكبر من تلك المزاعم والأكاذيب التي تضمنها ذلك المنشور.

وقالوا: إن محاولة الإساءة لتلك الرموز هو لإثنائهم عما يبذلونه من جهود تصب في خدمة المديرية وأبنائها، فالعديد من المشاريع الخدمية والتنموية تحققت بفضلهم دون أن يكلفوا المواطنين أية مبالغ تُذكر.

وأوضحوا استقلالية المكاتب الحكومية، مشيرين إلى أن لكل جهة إدارتها المسؤولة عنها والمعنية بتسيير أمورها ومنها إدارة مشروع الكهرباء التي أرسلت كامل وثائقها إلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لفحصها.

وطالب محلي حزم العدين قيادة المحافظة باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد كل من تورط في إصدار تلك الاتهامات أو عمل على توزيعها بهدف خلق بلبلة لإرباك العملية التنموية والنيل من الشرفاء والوطنيين المخلصين بدوافع شخصية واخرى حزبية.

من جانبه طالب النائب المؤتمري محمد نجيب الحزمي في مذكرة رفعها لهيئة رئاسة مجلس النواب تكليف لجنة الشكاوى بالمجلس للتحري مما جاء في المنشور واستدعاء الموقعين عليه والتأكد من توقيعاتهم وإلزامهم أثبات صحة دعواهم.. مبدياً استعداده لحضور أي تحقيق أو مساءلة إذا صحت الدعوة.□

فريق الشفافية الوطني ينتخب الشامي رئيسا له

- انتخب فريق الشفافية الوطني رئيس المدرسة الديمقراطية / جمال الشامي رئيساً للفريق .. وكانت منظمة الشفافية الدولة قد اختارت الفريق اليمني للشفافية والنزاهة فرعاً لها في اليمن وتم التوقيع على اتفاقية بين رئيس منظمة الشفافية الدولية ورئيس الفريق اليمني للشفافية والنزاهة وشمال افريقيا.

- ووقع الطرفان الاتفاقية ففي برلين في أكتوبر الماضي على هامش المؤتمر الدولي لأعضاء منظمة الشفافية الدولية التي تضم في عضويتها ٨١ دولة في العالم، وبتوقيع الاتفاقية أصبحت اليمن الفرع رقم (٨٢).□

تكريم 130 حافظاً للقرآن الكريم بتعز

■ احمد النويهي

كرمت المؤسسة الخيرية لهائل سعيد انعم وشركاه- في حفل أقامته بتعز الخميس بمناسبة تخرج الدفعة الثامنة عشرة من حفظة القرآن الكريم والدفعة الثالثة للمجازين بالسند- ١٣٠ خريجاً وخريجة منهم «١٥ مجازين بالسند».

وفي كلمة باسم المؤسسة أكد الأخ عبدالله عبده سعيد أن المؤسسة- والتي أنشئت عام ١٩٨٧ على يد المغفور له الحاج هائل سعيد- لم تستثن أحداً من أبناء المجتمع في نيل قسطه من تعلم كتاب الله تعالى ذكوراً وإناثاً ، أميين أو كباراً..لافتاً الى أن إجمالي المستفيدين من الملتحقين من الطلاب رسمياً في مدارس المؤسسة (١٢,٥٥١ طالباً وطالبة)، وأن إجمالي المراكز الصيفية (٣٣,٣٧١ مركزاً)، وتبلغ مدارس المؤسسة (٢٨٣ مدرسة).

وقال: إن انجاز المؤسسة ما كان له أن يتحقق لولا توفيق الله سبحانه وتعالى واهتمام قيادتنا الرشيدة برعاية الأخ/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية الذي يولي تحفيظ القرآن الاهتمام الكبير وبحث الشباب على تعلم القرآن الكريم والعمل بما ورد فيه بعيداً عن أي تشدد أو تعصب.□